

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات  
«ملف»

# التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان

[مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]

يوسف أحمد

رئيس اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني

[أشد]

سلسلة «كراسات ملف»

العدد الثامن والعشرون - آب (أغسطس) ٢٠١٩



**التعليم وفرص العمل للشباب  
اللسطيني في لبنان  
[مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]**



## المحتويات

- ٧ • هذا الكراس ..... ٧
- ٩ • تدني نسب النجاح بالشهادة المتوسطة بمدارس الاونروا في لبنان..... ٩
- ٢١ • هل يتم الاصلاح التربوي بدمج مدارس الاونروا في لبنان؟!..... ٢١
- ٢٧ • وقف ٢٥٠ معلما و ٣٠٠٠ طالب وتمويل الدعم الدراسي في الأونروا ٢٧
- ٣١ • التمييز يلاحق التميّز الفلسطيني في لبنان..... ٣١
- ٣٥ • الشباب الفلسطيني في لبنان .. مشكلات وتحديات ..... ٣٥
- ٤١ • الشباب الفلسطيني في لبنان وفرص الإبداع..... ٤١
- ٤٧ • المخيم في عيون الشباب .. خيمة تآثر .. ورمز للعودة الى فلسطين... ٤٧



## هذا «الكراس»

■ الشباب والعلم والعمل، ثلوث مترابط موضوعياً، لا يمكن الفصل بينهما، خاصة في حالة مميزة، كالحالة الفلسطينية، حيث يفتقر الشعب الفلسطيني إلى السيادة على أرضه، فيعيش إما لاجئاً، في بلد آخر كلبنان، وإما تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو تحت سيادة دولة تقوم على التمييز العنصري، كدولة إسرائيل. في لبنان، يشتد الربط أكثر فأكثر بين الشباب والعلم والعمل.

ففي ظل حالة اللجوء، يشكل العلم بالنسبة للاجئ، ليس فقط رصيده الأساسي الذي من خلاله يفتح الحياة، بل هو في الوقت نفسه طريقه نحو المعرفة، خاصة معرفة حقيقته كلاجئ، وحقيقة قضيته وحقوقه، وحقيقة موقعه في هذا كله.

وبالتالي، فالعلم هو الطريق نحو امتلاك السلاح لخوض معارك الحياة بكرامة، وهو الطريق إلى المعرفة، لخوض معركته الوطنية، كشعب صاحب قضية وحقوق لا يمكن استردادها، والتمتع لاحقاً بها، إلا من خلال معركة ميدانية متشعبة، ومتسعة باتساع القضية والحقوق الفلسطينية، وتشعبها، أدواتها وأسلحتها متعددة، وكلها تستند إلى العلم والمعرفة.

أما العمل، فهو مسألة أخرى مدرجة بشكل دائم على جدول أعمال الشباب اللاجئ في لبنان، في ظل قوانين لبنانية تحرم على الفلسطيني العمل في العديد من المجالات الأكاديمية والعلمية والمهنية، بذريعة عدم منافسة اليد العاملة اللبنانية.

إذن، الوصول إلى المرحلة الأكاديمية في التعليم، في لبنان، واحدة من القضايا الكبرى المدرجة على جدول أعمال الحالة الوطنية الفلسطينية.

وتوفر فرص العمل، بما يليق بالخريجين الجامعيين قضية أخرى، لا تقل  
تعبيداً عن سابقتها.

اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني في لبنان (أشد) واحد من أهم  
المنظمات الشبابية الفلسطينية، طلبة وعمالاً وسواهم. وفي هذا الكراس، يقدم  
إلى الرأي العام سلسلة مقالات ودراسات تضيء على واقع التعليم، وواقع  
الشباب الفلسطيني في لبنان، مساهمة في الوقت نفسه من «ملف» في تعميم  
الفائدة والمعرفة على الجميع ■

(ملف)



## تدني نسب النجاح بالشهادة المتوسطة بمدارس الاونروا في لبنان إنذار يستدعي خطوات مسؤولة لإصلاح العملية التربوية

شكلت نسبة النتائج الرسمية بالشهادة المتوسطة «البريفيه» بمدارس الاونروا في لبنان صدمة كبيرة لدى اللاجئين الفلسطينيين والاهالي وأصحاب الشأن المعنيين بالعملية التربوية، وقد تفاوتت نسب النجاح بين منطقة وأخرى، الا أن جميعها كانت دون المستوى المطلوب، حيث بلغت النسبة العامّة في صور ٤٠,٧٪، وفي صيدا ٤٢٪. وفي بيروت ٥٦,٦٪، وفي البقاع ٤٧٪، والشمال ٤٧٪. وفي الحصيلة قدرت النسبة العامة بـ ٤٧٪ في كل المدارس، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة النجاح على صعيد لبنان هذا العام ٧٤,٢٣٪. وفق ما اعلنت وزارة التربية اللبنانية.

ومن هنا فإن مقارنة نسبة النجاح في مدارس وكالة الاونروا ونسبة النجاح العامة على صعيد لبنان، يشير بشكل واضح الى عمق المشكلة على مستوى مدارس الاونروا، حيث يبرز هذا الفارق بأن المشكلة لا يمكن احالتها الى صعوبة الاسئلة او آليات التصحيح او غيرها من القضايا، ويؤكد باللموس بأن هناك مشكلة حقيقية على صعيد البرنامج التعليمي وسياسة الاونروا التربوية المتبعة منذ سنوات.

وبعيداً عن اسقاط الاتهامات المسبقة، وتحميل المسؤوليات العشوائية ورمي المشكلة بهذا الاتجاه او ذلك، فإن واقع الامور لا يحتاج للكثير من العناء والتحليل حول الاسباب التي اوصلت المستوى التعليمي في مدارس الاونروا الى هذا الحد المتدني، والتي من المؤكد انها ستتدهور أكثر اذا لم يتم التعاطي بمسؤولية مع هذا

الملف بعيداً عن سياسات التهرب والتسويق والحجج الواهية التي لن تزيد الامور الا تعقيداً وتدفع بمستقبل التعليم في مدارس الاونروا الى واقع يصعب معالجته .

### غياب الاستراتيجية والتخطيط الاداري:

فعلى صعيد وكالة الاونروا، فإن مراجعة دقيقة لسياستها في ادارة البرنامج التعليمي تمكنا مع تسجيل العديد من النقاط التي من المؤكد انها كانت سبباً رئيسياً في هذا التدهور والتراجع الذي وصلنا اليه اليوم في مدارسها. فخلال العشر سنوات الاخيرة يمكن أن نقول بأنه لا يوجد اية استراتيجية علمية على صعيد البرنامج التعليمي في الوكالة، والسياسة المتبعة هي ارتجال اداري فوقي يفقد لأية خطط مستتدة الى الواقع والاحتياجات وآليات المعالجة المطلوبة.

ومن الواضح، أن السياسة التربوية القائمة لدى وكالة الاونروا وادارة التربية والتعليم فيها، تنقذ للرؤية العلمية الصائبة التي تؤدي فعلا الى النهوض بالواقع التعليمي. يضاف الى ذلك اتباع وكالة الاونروا في السنوات الاخيرة لسياسة التعايش والتكيف والاندماج في التعاطي مع الأزمة المالية التي نشبت منذ العام ٢٠١٥ بعد ان اوقفت الولايات المتحدة الامريكية دعمها للوكالة في اطار سياسة الابتزاز المالي الامريكي الهادف الى تصفيتها وانهاء خدماتها.

إذ نقر بتداعيات الازمة المالية على جميع القطاعات الخدمانية، الا ان ادارة الاونروا كانت دائماً تلجأ الى اسهل الخيارات والمتمثلة بالضغط على البنية التربوية والتعليمية الموجودة، نقيضاً لجميع الاستراتيجيات المقررة سابقاً خاصة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة بين ٢٠١٦ - ٢٠٢١ التي اعطت حيزاً هاماً لتطوير العملية التعليمية بمختلف عناصرها. بينما على ارض الواقع لجأت إلى إحداث تغييرات جوهرية في استراتيجياتها وخططها التعليمية وصلت ذروتها في التخفيضات الاخيرة التي لم تكتفِ بخفض عدد المدارس بوتيرة متسارعة في السنوات الماضية، بل انتقلت إلى خفض عدد الصفوف والمعلمين، ما أدى حكماً

إلى زيادة عدد الطلاب في الصف الواحد ليصل إلى أكثر من ٥٠ طالباً وفق ما أعلنه المفوض العام ضمن إجراءات تخفيض الخدمات في أيار (مايو) ٢٠١٥، مع كل الآثار السلبية التي تولدت عن هذا الامر. ورغم معالجة الازمة في العام ٢٠١٥، إلا أن الاجراءات التي ترتبت عليها، خاصة في المجال التعليمي، ظلت كما هي.

### اغلاق المدارس وتراجع أعداد الطلبة:

يبدو جلياً في التقارير الصادرة عن وكالة الغوث أن هناك تراجعاً في أعداد الطلبة. إذ رغم تسليم التقارير بأن هناك ارتفاعاً في أعداد اللاجئين من ٤٠١,٠٧١ لاجئ عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦٩,٥٥٥ لاجئ عام ٢٠١٨، إلا أنه بالمقابل لم يُسجل ارتفاع في أعداد الطلبة، بل على العكس كانت النتيجة أن نفس التقارير تشير إلى أن هناك تراجعاً قد حصل في أعداد الطلبة من ٤٠,٥٤٩ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦,٧٧٥ عام ٢٠١٨ بالتوافق مع تراجع أعداد المدارس من ٨٧ مدرسة عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦ عام ٢٠١٨ .. ما يعني أن تراجع أعداد الطلاب بنسبة ١٠٪، قابلها تراجع بنسبة ٢٤٪ في عدد المدارس (!) ما يعني تراجعاً في نوعية الخدمة التربوية المقدمة.

### سياسة الترفيع الآلي:

في نهاية أيار عام ٢٠١٧ اتخذت وكالة الأونروا قراراً، اعتبره خبراء ومختصون أنه يشكل خطورة على مستوى التحصيل العلمي. حيث عمدت من خلاله ادارة التربية والتعليم الى تخفيض نسبة الرسوب في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية بشكل ملفت، حيث منعت ترسيب أي طالب في الصف الاول والثاني، وحددت نسبة الرسوب في صفوف الثالث والرابع والخامس والسادس بنسبة لا تتعدى ٧٪، و ٨٪ للصف السابع و ١٥٪ الثامن. بحيث تلزم ادارات المدارس بإنجاح وترفيح بقية الطلاب مهما كانت نتائجهم وفق هذا القرار، الامر الذي

يؤدي حكماً الى تندي نسبة النجاح بالشهادة المتوسطة وتسرب اعداد كبيرة من الطلبة في هذه المراحل الدراسية.

## نظام الـ EMIS:

في سياق التحكم بنسب الرسوب المعتمدة، وسحب صلاحية الإدارات المدرسية لجهة التحكم بنسبة الرسوب او نوعية الطلاب الذي سيتم ترسيبهم بالاستناد الى تقييم المعلمين، جاء قرار الاونروا باعتماد نظام EMIS في عام ٢٠١٧، الذي حصر وظيفة الادارة والمعلم فقط بإدخال المعلومات وعلامات الطالب على هذا البرنامج والنظام الجديد، ويقوم هذا النظام تلقائياً بتحديد أسماء الطلاب الذين يرسبون حسب النسبة المعتمدة . أما سابقاً، فكان للإدارة المدرسية سلطة القرار في زيادة نسبة الترسيب في كل صف حسب تقييمها لأداء ومستوى وظروف الطالب، وليس بالضرورة أن تنقيد كلياً بالنسب المحددة من قبل دائرة التربية في الوكالة.

إن تطبيق هذا النظام، وان كان ظاهره التطوير والتحسين في مدارس الأونروا، إلا أنه يخفي في طياته سياسة تجهيل مُمنهجة غير مباشرة لشريحة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، بحيث ظهر جلياً في السنوات الأخيرة الماضية التراجع بمستوى التحصيل العلمي للطلبة، وارتفاع نسبة التسرب، وازدياد ظاهرة الامية عند الاطفال خصوصاً في المراحل الأساسية، الى جانب تأثيره المعنوي السلبي على الادارة والمعلمين وسلب حقهم في الادارة والتقييم.

## مدونة السلوك وغياب التطبيق:

سعيًا إلى تطوير الانضباط في المدارس أصدرت إدارة الأونروا قبل سنوات وفي « ٢٠٠٨ » تحديداً ما يُعرف بالتعليمات الفنية، التي عُرِفَت فيما بعد بـ«مدونة السلوك»، والتي حددت السلوكيات التي ترغب المدرسة بتشجيعها، والسلوكيات غير المرغوبة والمخلة بالنظام والتي لا تقبلها المدرسة، والإجراءات الانضباطية

التي ستتخذ عندما يتصرف أحد الطلبة بطريقة غير مقبولة سلوكياً.

ومن خلال التدقيق بجدوى هذه الوثيقة ومدى تطبيقها الفعلي في مدارس الاونروا، فقد تبين ضعف فعالية هذا التطبيق والبرنامج، أولاً بسبب عدم التعاون الجدي من قبل الاهل والطلاب مع مضمون الوثيقة، وثانياً بسبب إهمال بعض ادارات المدارس لها، حيث يغيب التواصل المطلوب ما بين المعلم والإدارة وأولياء الأمور، الى جانب الفهم الخاطئ لدى العديد من الطلاب لهذه المدونة، واستغلالها في الكثير من الأحيان لإثارة الشغب والفوضى في المدرسة، وامتهان كرامة المعلم وإعاقة عمله في الصف، معتمدين في هذا السلوك السلبي على الصلاحيات المقيدة للمعلم الذي يضطر في الكثير من الأوقات على التغاضي عن بعض السلوكيات الخاطئة للطلبة تجنباً للمشاكل مع الاهل أو الادارة، إن لم يكن اكثر من ذلك.

لذلك لا بد من اعادة تقييم لعملية تطبيق مدونة السلوك، التي ينبغي تفعيل إشراك الاهل والطلاب والمجتمع المحلي في صياغتها وضمان تطبيقها، بما يمكن ادارات المدارس والمعلمين من القيام بواجباتهم بالشكل الصحيح، وبما يحفظ للطلاب كرامته وحقه بالتعلم وللمدرس أيضاً كرامته ومكانته .

### **الإدارة المدرسية والدور المطلوب:**

تشكل الإدارة المدرسية محور العملية التربوية والضامن الأساسي لسيرها بالاتجاه الصحيح، من خلال عملية الاشراف اليومي المطلوبة من قبل مدير المدرسة على طبيعة سير التعليم المدرسي والتحصيل الدراسي للطلاب، ومراقبة أداء المعلمين، وتعزيز قيم التعليم ورفع مستواه، الى جانب ما تمثله الادارة المدرسية من حلقة الوصل اليومية مع اولياء الامور والمجتمع المحلي.

هذه العناوين تعتبر أبرز المسؤوليات الملقاة على عاتق الادارة المدرسية الى جانب المهمات الإدارية الاخرى المرتبطة بدائرة التربية والتعليم في الاونروا.

وبالتالي يمكن القول أن تقدم أو تراجع العملية التعليمية يعتمد بشكل أساسي على الإدارة المدرسية الناجحة، الى جانب العوامل الاخرى المرتبطة بأداء وكفاءة المدرس واهتمام الطالب بدروسه وقيامه بواجباته، وغيرها من العوامل الاخرى .

وبهذا السياق لا بد من التركيز على تفعيل دور الادارات المدرسية وتخفيف الأعباء والمهام الإدارية العديدة الموكلة اليها، بما يمكنها من القيام بدورها الاساسي في الادارة المدرسية، والتركيز الاكبر على رفع مستوى التحصيل الدراسي للطلبة، وتحفيز المعلمين والاستماع اليهم والتعاطي معهم بعيداً عن أي تمييز، والتعاطي الجدي مع مدونة السلوك والشكاوى المقدمة من المعلمين والطلاب، وهذه النقطة تنطبق ايضاً على المعلمين لجهة ضرورة عدم التمييز في معاملتهم مع الطلاب، حيث هناك بعض المعلمين يركزون اهتمامهم على الطلاب ذات المستوى التعليمي الجيد، ويهملون الطلاب ذات المستوى المتدني، مما يخلق حالة من اليأس والاحباط لدى هؤلاء الطلبة ويكون مصيرهم الرسوب او التسرب في الكثير من الاحيان .

كما أن هناك ضرورة لتفعيل العلاقة بين الادارة المدرسية والمجتمع المحلي وتطوير دور مجالس الاهل التي ما زال يتم التعاطي معها من قبل بعض الادارات المدرسية بطريقة شكلية وموسمية، الى جانب ما يمكن أن تقدمه الادارات المدرسية من تطويرات على البرامج التعليمية والنشاطات الاجتماعية والتعليمية التي تغني العملية التربوية.

### دور الاهل في تحمل المسؤولية:

يعتبر البيت والأسرة، أحد أهم الأضلع التي تتشكل منها العملية التعليمية، حيث تلعب الأسرة دوراً حاسماً في عملية التربية والمراقبة والمتابعة للطلاب، وتحفيزه على التحصيل الدراسي وغرس القيم الأخلاقية التي تمكنه من تحمل المسؤولية والتفاعل الايجابي مع محيطه، ولا سيما مدرسته، التي تعتبر بيته

الثاني. من هنا يمكن القول أن دور الأهل في العملية التعليمية لم يعد دوراً مكملاً للمدرسة او المعلم، وإنما بات عنصراً مشاركاً في تحمل مسؤولية التحصيل الدراسي للطالب، وهنا تكمن اهمية تعزيز العلاقة ما بين الالهل والمدرسة لمتابعة المستوى التحصيلي والوضع النفسي والسلوكي للطالب. ومع التقدير الإيجابي لأولياء الامور الذين يتشاركون تحمل المسؤولية مع الادارات المدرسية، لكننا في المقابل نلمس تراجعاً واهمالاً كبيراً من بعض الأهالي وعدم متابعتهم المطلوبة لأبنائهم وتحصيلهم الدراسي في المدرسة او البيت، والتغاضي عن بعض السلوكيات الخاطئة التي يمارسونها في مدارسهم، الامر الذي يؤدي الى تراخي الطالب واهماله لدراسته وعدم اكتراثه لمستواه التعليمي، كما أن سوء العلاقة وعدم التواصل الايجابي بين الأهل والطالب ينعكس سلباً على سلوكه داخل المدرسة والصف ويضعه في خانة المواجهة والتحدي والتمرد، و بالتالي تراجع اندفاعه للتحصيل الدراسي وتوتر علاقته مع أقرانه ومعلميه.

### **المجتمع المحلي ودوره في العملية التربوية بمدارس الاونروا**

يقع على عاتق المجتمع المحلي الفلسطيني بمختلف مكوناته وهيئاته دور ومسؤوليات كبرى في توفير البيئة التعليمية السليمة، ومتابعة اوضاع وشؤون الطلاب في المدارس، والتواصل مع ادارة الاونروا لإيجاد الحلول المطلوبة للمشكلات التي تواجه البرنامج التعليمي، الى جانب المسؤولية الكبرى في تفعيل الدور الشعبي لحماية الاونروا ومواجهة اية تقلصات تمس خدماتها.

الا أن السمة العامة لهذا الدور المنوط بالمجتمع المحلي تتسم بالطابع الموسمي وبغياب الاستراتيجية والرؤية الموحدة، الى جانب تأثر هذا الدور بالانقسام السياسي الحاصل في الوضع الفلسطيني، رغم محاولة العديد من القوى تجنب الوضع الفلسطيني في لبنان وإبعاده عن تداعيات الانقسام السياسي، الا أن الامور ما زالت تصطدم في الكثير من المحطات بهذا الخلاف والتجاذب، الامر الذي أثر وما زال يؤثر بشكل سلبي على التعاطي بملف الاونروا، وساهم

الى حد كبير في إضعاف الدور الشعبي المطلوب في متابعة خدمات الاونروا ومواجهة التقليلات.

الا أن ذلك لا يعني، اغفال المساهمات الكبيرة والنضالات المتعددة التي لعبها المجتمع المحلي خلال السنوات الماضية بمختلف مكوناته السياسية والاجتماعية والاهلية والطلابية وبشكل خاص في مواجهة مخططات تصفية الوكالة ومجاهته لسياسة التقليل للخدمات. أن واقع الامور بات يفرض دوراً مختلفاً وسياسة جديدة في تعاطي المجتمع المحلي مع ملف الاونروا، خاصة في ظل التحديات والمخاطر التي تهدد عمل الوكالة ومستقبل خدماتها التي تتراجع سنوياً بسبب الازمة المالية المتدرجة الناجمة عن سياسة الابتزاز المالي الامريكي.

وعلى الصعيد التعليمي لم يعد بالإمكان الاستمرار بسياسة رد الفعل والعمل الموسمي، وبات من الضرورة ان يكون الوضع التعليمي في سلم اولويات برامج عمل واهتمامات المؤسسات والاطر الفلسطينية كافة، والعمل على بلورة رؤية فلسطينية موحدة لمعالجة مختلف المشكلات التي تواجه البرنامج التعليمي، وابعاد المدارس والعملية التربوية عن اية خلافات سياسية، وتوفير البيئة الآمنة والسليمة التي تمكن ادارات المدارس والمعلمين من القيام بواجباتهم واداء رسالتهم بالشكل الصحيح، والتعاطي مع وكالة الاونروا من موقع الشراكة في المسؤولية من خلال قنوات تفاعل وتواصل منتظمة ومستمرة تجعل المجتمع المحلي شريكاً فاعلاً ومؤثراً في رسم استراتيجية عمل الاونروا وخدماتها المتعددة.

### **الطالب . . محور العملية التعليمية:**

يعتبر الطالب محور العملية التربوية وأساسها، مع الاخذ بعين الاعتبار الفروقات الفردية بين الطلاب، وايضاً الفروق في درجة الاندفاع والاهتمام والقدرات، وهنا يقع على عاتق الطالب مجموعة من المسؤوليات ليتكمن من تحقيق المستوى التحصيلي المطلوب، كمتابعة الدروس المعطاة داخل الصفوف،



وعدم التغيب عن المدرسة او الصف، ومراجعة الدروس في المنزل وانجاز الواجبات والفروض المدرسية، وطلب اعادة شرح ما لا يفهمه، الى جانب عدم هدر واضاعة الوقت في المدرسة او المنزل. و هنا لا بد من ضرورة تعزيز رقابة الاهل على استعمال ابنائهم لوسائل التواصل الاجتماعي وبعض الالعاب والبرامج التي لا تعود بالفائدة عليهم، وتأثر سلباً على سلوكهم وتحصيل الدراسي.

## الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على التحصيل الدراسي:

لا شك أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والمحرومون من حقوقهم الانسانية والاجتماعية بفعل القوانين اللبنانية، وظروف السكن الصعبة التي يعيشونها في المخيمات، وارتفاع نسبة الفقر بين صفوفهم لأكثر من ٦٦٪، الى جانب التقليل المستمر لخدمات وكالة الاونروا وتراجع تقديمات منظمة التحرير الفلسطينية تلعب دوراً رئيسياً في الواقع التعليمي للاجئين ومستوى التحصيل الدراسي للطلاب، وبالرغم من وعي الفلسطينيين لأهمية التعليم، الا أن هذه الظروف باتت تشكل اليوم إحدى الأسباب في تراجع التحصيل الدراسي، حيث تؤدي قوانين الحرمان من حق العمل الى خلق حالة من اليأس والاحباط لدى الطلبة وتدفع العديد منهم لترك دراسته والتسرب من المدرسة والانخراط المبكر في سوق العمل والتعرض للكثير من المخاطر على صحته الجسدية والنفسية.

هذا الى جانب حالة الاكتظاظ السكاني وغياب الاستقرار داخل المخيمات، وعدم توفر البيئة والمناخ الصحي السليم داخلها، وتفشي العديد من الامراض والآفات الاجتماعية، والانقطاع المتواصل للكهرباء داخل المخيمات، والتي تصل الى ١٨ ساعة في اليوم ببعض المخيمات، الامر الذي يحد من قدرة الطالب على متابعة دروسه، ويتراجع أداءه ودافعيته بفعل هذا المناخ والظروف الصعبة التي يعيشها.

كما ان الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الاهالي وعدم قدرتهم على تأمين متطلبات ابنائهم، وانشغالهم بمحاولة تأمين لقمة العيش لهم، تجعلهم يغيبون عن متابعة التحصيل الدراسي لأبنائهم، كما تدفع أيضاً هذه الاوضاع الصعبة العديد من الطلاب للعمل بعد الدوام المدرسي لمساعدة أهلهم وتأمين مصروفهم اليومي، وهذا من المؤكد يكون على حساب متابعتهم لدروسهم، ويؤدي حتماً الى تراجع مستوى تحصيلهم الدراسي، الى جانب ما تسببه الظروف المعيشية الصعبة من مشكلات أسرية تنعكس سلباً على الصحة النفسية للطالب، التي تنعكس بدورها على سلوكياته و تفاعله مع الاخرين وعلى مستواه وتحصيله الدراسي.

### التوصيات:

انطلاقاً مما سبق، فقد بات مطلوباً وبشكل عاجل العمل على بلورة رؤية فلسطينية موحدة، للحفاظ على وكالة الاونروا ومواجهة كافة التحديات، والدفع باتجاه زيادة الميزانية وتحسين الخدمات ولا سيما في البرنامج التعليمي، وتفعيل العلاقة والتنسيق مع وكالة الأونروا من أجل الوصول إلى رؤية موحدة لاستنهاض الواقع التعليمي بالاستناد إلى معالجة كافة الثغرات التي تعيق تقدم المسيرة التعليمية، وفقاً للأولويات التالية:

- تطوير وزيادة ميزانية التعليم، ومعالجة مشكلة التسرب المدرسي وإعادة النظر بسياسة الترفيع الآلي.
- الغاء كافة الاجراءات التقلصية التي اعلنت عنها الوكالة وفي مقدمتها زيادة عدد الطلاب في الصفوف، وعدم التعاطي مع الطلاب باعتبارهم مجرد ارقام، واعطاء كل طالب حقه بالحصول على التعلم بالبيئة الصفية السليمة.
- وقف مخطط دمج المدارس وتثبيت برنامج الدعم الدراسي واعتماده ضمن البرنامج التعليمي لوكالة الاونروا.
- تحسين البنية التحتية للمدارس وتطوير المرافق بما تلبي احتياجات الطلبة

والعملية التربوية والتعليمية.

- الغاء قرار وقف التوظيف، ومعالجة الشواغر الوظيفية من معلمين وموجهين ...

- توفير الامان الوظيفي للعاملين والمعلمين، وتعيين نظار في المدارس، وتخفيف الضغط عن المعلمين لناحية عدد الحصص وبعض المهام والاعمال الادارية التي توكل لهم، الى جانب وقف المناقلات العشوائية.

- تامين التجهيزات اللازمة للمختبرات العلمية وبناء المكتبات الحديثة، واعادة النظر ببعض المناهج لجهة تبسيطها وادخال المواد المساعدة والإثرائية والنشاطات اللاصفية المساعدة للمناهج في المواد التعليمية المختلفة.

- الاهتمام بالدعم النفسي والدراسي وبالتوجيه والارشاد من خلال تعيين اخصائيين، ووضع برامج للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير معلمين مدربين بشكل خاص في المدارس، أو إنشاء مراكز يستطيع فيها الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة الحصول على الدعم التخصصي الاضافي.

- تطوير مؤهلات ومهارات العاملين في التدريس، وتمكينهم من التكيف مع التغيرات في المناهج الدراسية.

- عقد المؤتمرات واللقاءات التربوية دوريا ومناقشة مشكلات الطلبة وقضاياهم بمشاركة الاونروا والمختصين من الهيئات التربوية واللجان ومؤسسات المجتمع المدني، وبناء شراكة حقيقية بين الاونروا والمجتمع المحلي الفلسطيني لتوحيد الجهود من اجل تطوير وتحسين العملية التربوية.

- وضع الملف التربوي نقطة رئيسية على جدول اعمال واهتمامات منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة السياسية واللجان الشعبية واتحاد الطلبة والاطر التربوية والطلابية والاهلية والنقابية وتفعيل الرقابة لأداء وسياسة الاونروا التعليمية

ومواجهة اية تقلصات في البرنامج التعليمي، وتوفير المناخات التعليمية السليمة التي تمكن الادارات والمعلمين من اداء رسالتهم.

- الاهتمام بدور مجالس الالهل وتفعيل تعاونها وتواصلها مع إدارات المدارس والمعلمين بما يحقق مصالح الطلاب ويعزز رقابة الأهل على التحصيل الدراسي للطلاب ومراقبة سلوكياتهم وتوفير المكانة اللائقة للمعلمين.

- تفعيل مدونة السلوك بما يوفر المناخ التعليمي السليم في المدارس.

- الاستثمار الاوسع للكفاءات العملية وخبرات المئات من الاساتذة المتقاعدين في اللجان التربوية للجان الشعبية بما يؤدي الى تصويب العملية التعليمية ومعالجة المعوقات التي تعترض تقدم المستوى التعليمي للطلاب.

٢٠١٩/٧/١١

## هل يتم الاصلاح التربوي بدمج مدارس الاونروا

### في لبنان؟

يعتبر البرنامج التعليمي في وكالة الأونروا من أكبر البرامج على مستوى الخدمات، ويستهلك أكثر من نصف الميزانية، وفق ما أشارت إليه تقارير الأونروا حول الموازنة البرنامجية لعام ٢٠١٧، حيث بلغت موازنة التعليم ٥٨٪ من إجمالي الموازنة البرنامجية العامة والبالغة ٧٦٠ مليون دولار .

يبلغ عدد الطلبة الفلسطينيين الملتحقين بمدارس الأونروا في لبنان حوالي ٣٧٠٠٠ طالب، موزعين على ٦٦ مدرسة في المراحل الثلاث الابتدائية، الإعدادية والثانوية في جميع المناطق والمخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

خلال الاعوام الماضية، وتحديداً في العام ٢٠١٥ تعرض البرنامج التعليمي في وكالة الاونروا لاهتزازات عدة، نتيجة العجز المالي الذي أعلنت عنه الوكالة، وطال معظم خدماتها وبرامجها، ولا سيما البرنامج التعليمي، حيث اتخذت الوكالة سلسلة من الإجراءات التقليمية، شملت دمج بعض المدارس، وخفض عدد الصفوف، وتجميد عملية التوظيف، إلى جانب اعتماد نسبة الخمسين طالباً في الصف، مع كل الآثار السلبية التي نتجت عن هذا الامر، وانعكاسها على العملية التربوية والمستوى التعليمي للطلبة الفلسطينيين.

ويبدو جلياً في التقارير الصادرة عن وكالة الغوث أن هناك تراجعاً في أعداد الطلبة. إذ رغم تسليم التقارير بأن هناك ارتفاعاً في أعداد اللاجئين من ٤٠١,٠٧١ لاجئ عام ٢٠٠٥ إلى ٤٦٩,٥٥٥ لاجئ عام ٢٠١٨، إلا أنه بالمقابل لم يُسجل ارتفاع في أعداد الطلبة، بل على العكس كانت النتيجة أن نفس

التقارير تشير إلى أن هناك تراجعاً قد حصل في أعداد الطلبة من ٤٠,٥٤٩ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦,٧٧٥ عام ٢٠١٨ بالتوافق مع تراجع أعداد المدارس من ٨٧ مدرسة عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦ عام ٢٠١٨ .. ما يعني تراجع أعداد الطلاب بنسبة ١٠٪، قابلها تراجع بنسبة ٢٤٪ في عدد المدارس (!) ما يعني تراجعاً في نوعية الخدمة التربوية المقدمة.

اللافت للنظر أن السياسة المتبعة من قبل الأونروا لا تشير إلى خطط وبرامج جديّة ملموسة من أجل النهوض بالوضع التعليمي في مدارسها، حيث تتناقض سياستها المتبعة في السنوات الأخيرة بشكل كبير مع العناوين التي دأبت على طرحها في «الاستراتيجيتين المتوسطتي الأجل ٢٠١٠-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠٢١»، والتان هدفتا الى تقييم لما هو ضروري ومطلوب من أجل التجاوب بشكل كامل وتام مع احتياجات اللاجئين ومنها الاحتياجات التعليمية، وقد اعترفت الاونروا في هاتين الاستراتيجيتين بالتراجع الملحوظ في أداء طلبة المدارس الأساسية التابعة للوكالة في لبنان. وانطلاقاً من ذلك وضعت خطتها واستراتيجيتها وأهدافها الخاصة بالبرنامج التعليمي للسنوات القادمة، والتي أكدت في بعض عناوينها على ضرورة معالجة نظام الفترتين، وإعادة تأهيل المباني المدرسية غير الملائمة، وتقريب نسبة المعلمين إلى الطلاب طبقاً للمعادلات السائدة في المنطقة، من خلال الأسلوب الفعال عبر بناء فصول دراسية أو الحصول على فصول «صفوف» دراسية إضافية أو زيادة عدد المعلمين في الأماكن التي بحاجة لذلك.

التمعن في هذه الخطط المطروحة، ومقارنتها مع السياسة التي تتبعها الوكالة في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ العام ٢٠١٥، يؤكد وبيّز حالة التعاكس والتناقض الكبير بين المخطط والمنفذ، ومنها على سبيل المثال، قرار دمج المدارس وزيادة عدد الطلاب في الصف الى ٥٠ طالباً، بالوقت التي تتحدث فيه باستراتيجيتها عن بناء مدارس وصفوف جديدة لتقليل أعداد الطلاب، وأيضاً

القرار بوقف التوظيف خلال الاعوام الماضية، يتعاكس مع شعارها «بتقريب نسبة المعلمين» إلى الطلاب، حيث يعاني العديد من المعلمين من ارتفاع ساعات التدريس المخصصة لهم، والبعض منهم يكلف وتوكل إليه مهام إدارية إضافة إلى مهمة التدريس، وغيرها العديد من السياسات الأخرى المتناقضة مع خطتها الاستراتيجية.

بتاريخ ٣٠ ايار ٢٠١٨ دعا المدير العام للأونروا في لبنان برسالة وجهها إلى المجتمع المحلي الفلسطيني لتفهم أزمة الأونروا وتقبل النقليصات!، وبدأت إدارة الأونروا في لبنان بالترويج لمخطط دمج واقفال بعض المدارس التابعة لها بحجة الإصلاح التربوي ومواجهة الأزمة المالية، وشملت الخطة مدارس الطنطورة في تجمع المعشوق في صور، ومدرسة العوجا في عدلون، والظاهرية في الغازية والصخرة في صيدا، ومدرستي البطوف وعين كارم في طرابلس وعدداً من المدارس الأخرى.

ونتيجة التحركات الشعبية والاعتصامات الطلابية التي نفذها اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني «أشد» وهيئات أخرى في مختلف المخيمات والمدارس المستهدفة، وضغط الأهالي والطلاب واللجان الشعبية والقوى السياسية، تراجعت الأونروا عن مخططها وأعلنت تأجيل تنفيذ المشروع.

مع نهاية العام الدراسي الحالي، عادت إدارة الأونروا لتستحضر ذات المشروع من أدراجها، وبدأت بذات السياسة الترويجية لعملية الدمج، تارة بحجة عدم صلاحية المبنى، وتارة بحجة قلة عدد الطلاب في المدرسة، وغيرها من الحجج الواهية التي تهدف الى التسويق للمشروع التقليصي الذي يستهدف أكثر من مدرسة في صور وصيدا والشمال.

وعلى أثر ذلك تجددت المواقف الفلسطينية الراضة لهذا المشروع، وأكد اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني في بيان أصدره يوم ٢٠١٩/٦/٩ موقفه الراض

إعادة طرح مشروع الدمج والإقفال في كواليس إدارة الأونروا ومحاولة تمريره تدريجياً بحجة الإصلاح والعجز المالي!. مطالباً وكالة الأونروا بافتتاح المزيد من المدارس من أجل إصلاح العملية التربوية، وليس الدمج والإقفال الذي يهدد مستقبل الطلاب ويزيد الأعباء على المعلمين والإدارات المدرسية، خاصة وأن غالبية الصفوف يفوق عدد الطلاب فيها أكثر من ٤٠ طالباً، وبعضها يصل إلى خمسين طالباً في الصف الواحد.

خلاصة القول في هذا المجال، أن إدارة الأونروا تبدو مصرة على السير في نهج وسياسة التقليل في برامجها وخدماتها، ولا سيما في البرنامج التعليمي، الذي يتهدده أيضاً مخطط آخر، وهو إنهاء برنامج الدعم الدراسي الذي انطلق في العام ٢٠٠٨ بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة «اليونيسف UNICEF»، بهدف حل مشاكل الصعوبات التعليمية في مهارات الكتابة والقراءة والحساب للطلاب في مرحلة الأول والثاني ابتدائي، ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والدعم النفسي، ويستهدف سنوياً نحو ٣٠٠٠ طالب، حيث هددت إدارة الأونروا مؤخراً بوقف البرنامج مع بداية أيلول المقبل، إذا لم يتوفر التمويل المطلوب، وأبلغت العاملين في البرنامج وعددهم ٢٥٠ معلماً، بالبحث عن خيارات وفرص عمل أخرى.

من الواضح، أن السياسة التربوية القائمة لدى الأونروا، هي تعبير عن حالة من التخبط، وغياب الرؤية العلمية الصائبة التي تؤدي فعلاً إلى النهوض بالواقع التعليمي، كما أنها تعبير عن الاندماج والتعايش مع سياسة التكيف المتبعة من قبل إدارة الأونروا في تعاطيها مع الأزمة المالية التي نشبت منذ العام ٢٠١٥ بعد أن أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للوكالة بسياق الابتزاز السياسي والمالي الأمريكي الهادف إلى تصفيتيها وإنهاء خدماتها.

قد كان الأجدى بالوكالة، أن تواجه أزمته المالية، ليس بالتكيف والتعايش والاندماج، وإنما بخطط واستراتيجيات واضحة ومركزة إلى قواعد صلبة، كما من



خلال ترشيد النفقات، والبحث عن مصادر تمويل جديدة، بعيداً عن اللجوء الى الخيارات الأسهل عبر تقليص الخدمات.

وعليه فقد بات مطلوباً التنبه لهذه السياسة التي تتخذ من الأزمة المالية حجة لإنهاء وتقليص الخدمات، وبلورة رؤية فلسطينية موحدة، للحفاظ على وكالة الأونروا ومواجهة كافة التقليصات، والدفع باتجاه زيادة الميزانية وتحسين الخدمات ولا سيما في البرنامج التعليمي.

على إدارة الأونروا أن تعلم بأن شعبنا الفلسطيني في لبنان الذي وقف خلال الفترة الماضية وما يزال إلى جانب الأونروا في مواجهتها للابتزاز المالي الأمريكي، لن يسمح لإدارة الوكالة أن تتلاعب بحقوق شعبنا ومدارسه ومستقبل طلابه.. فكل صف، وكل مدرسة، وكل وظيفة، هي حق له، وإدارة الأونروا مطالبة بالبحث عن حلول ومعالجات بعيداً عن سياسة التقليص والمساس بالبرامج والخدمات . وإذا كانت هذه الإدارة غير قادرة عن اجترار الحلول السليمة، فلترفع صوتها في المحافل والمؤسسات الدولية لدعم الشعب الفلسطيني وتطوير الخدمات المقدمة له وليس تقليصها كما هو حال السياسة المتعبة من قبل إدارة الأونروا في لبنان اليوم.

٢٠١٩/٦/٣٠



## وقف ٢٥٠ معلماً و٣٠٠٠ طالب وقف تمويل الدعم الدراسي في الأونروا

يعيش اليوم حوالي ٢٥٠ معلماً وأكثر من ثلاثة آلاف طالب فلسطيني بمدارس الأونروا في لبنان هاجس الخوف والقلق، بعدما هددت إدارة وكالة الغوث الأونروا بوقف برنامج «الدعم الدراسي» مع بداية أيلول المقبل إذا لم يتوفر التمويل المطلوب، وأبلغت العاملين في البرنامج بالبحث عن خيارات وفرص عمل أخرى.

هذا التهديد لاقى ردود فعل واسعة من قبل المعلمين والهيئات الفلسطينية والنقابية كافة، التي رأت في إلغاء البرنامج تهديداً ليس فقط لمستقبل المعلمين وأمنهم الوظيفي، وإنما للمستقل التعليمي لآلاف الطلاب الفلسطينيين في المراحل الابتدائية الأساسية.

وكان هذا البرنامج قد انطلق في العام ٢٠٠٨ بتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي ومنظمة «اليونيسف UNICEF»، بهدف حل مشاكل الصعوبات التعليمية في مهارات الكتابة والقراءة والحساب للطلاب المستهدفين، ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والدعم النفسي، ويستهدف سنوياً نحو ٣٠٠٠ طالب من مرحلة الأول والثاني ابتدائي، و١٠ آلاف طالب خلال الأنشطة الصيفية، واستطاع البرنامج باعتراف إدارة الأونروا والجهات المانحة أن يحقق نجاحات ملموسة خلال سنوات عمله الماضية، حيث أسهم في معالجة العديد من المشكلات التعليمية للطلاب المستهدفين فيه، خاصة وأنه يعتمد على أساليب وطرائق تعليمية غير تقليدية تساعد الطلاب على تجاوز صعوبات التعلم ومتابعة دراستهم بشكل جيد، حيث يتعامل أساتذة الدعم الدراسي مع فئة محددة من الطلاب المستهدفين،

يتم اختيارهم بالتعاون مع المدرس الأساسي والإدارة ومنسق الدعم الدراسي في المدرسة وأستاذ الدعم الدراسي والمرشد المدرسي.

وهذا الأمر لا ينتقص من كفاءة وقدرات المعلمين الأساسيين، الذين يقع على عاتقهم واجبات ومسؤوليات عدة، مع الإشارة هنا إلى أن وظيفة المعلم المساعد باتت من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها العملية التعليمية في الكثير من دول العالم ومنها على سبيل المثال بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، بدءاً من المراحل الأولى في الروضة والتعليم الأساسي، وحتى المرحلة الثانوية، فكيف هو الحال في مدارسنا المكتظة صفوفها بالطلاب والتي تفتقد لأبسط المناخات التربوية السليمة، والنقصان الحاد في الاحتياجات، والشواغر القائمة بالعديد من الوظائف وغيرها من المشكلات؟

والجدير ذكره أن هذا البرنامج جرى تقليصه العام الدراسي الماضي، حيث تم استثناء طلاب الصف الثالث ابتدائي من برامجه، وجرى تسريح وإنهاء وظيفة حوالي ٧٥ معلماً من البرنامج بحجة العجز في الموازنة ونقص التمويل.

لنعود الأونروا هذا العام وتفجر قنبلة التهديد بالإقفال والإلغاء الكامل للبرنامج إذا لم يتوفر التمويل، الأمر الذي أثار غضب المعلمين والطلاب والأهالي، ونفذوا اعتصاماً أمام المقر الرئيسي لوكالة الأونروا في بيروت ١٠/٥/٢٠١٩، بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني واتحاد الموظفين واللجان الشعبية والطلابية، رافضين المساس بهذا البرنامج لما يشكله من حاجة ضرورية في ظل حالة اكتظاظ الصفوف في مدارس الأونروا التي يصل بعضها لخمسين طالباً في الصف الواحد.

وبمعزل عن تفاصيل التمويل وأسباب تراجع المفاجئة، ما يعيننا هو مسؤولية الأونروا بالدرجة الأولى عن مستقبل طلابنا والأمن الوظيفي لمعلمينا، وما يعيننا أيضاً هو التدهور الحاصل في المستوى التعليمي لطلابنا وخصوصاً في المراحل

الابتدائية، حيث تتحدث الكثير من الاحصاءات عن ارتفاع مخيف لنسب التسرب المدرسي، وهنا يأتي السؤال عن احترام الطفولة وحق الطفل في الحماية والتعليم، وغيرها من الشعارات التي تتشدد بها وكالة الأونروا، وتمارس السياسة النقيضة في الوقت ذاته.

وبهذا الإطار ينبغي التنبيه ليس فقط من إلغاء البرنامج، وإنما من اللجوء إلى تقليص عدد العاملين فيه بحجة أن التمويل الذي توفر لا يكفي، وهذه الممارسة التقليدية اعتادت إدارة الأونروا على سلوكها في العديد من البرامج خلال السنوات الماضية، حيث تتخذ من الأزمات المالية حجة لإنهاء العديد من الوظائف، ولذلك على القوى الفلسطينية واتحاد الموظفين وجميع المعلمين، الوقوف ليس فقط بوجه إغلاق البرنامج، وإنما بوجه المساس بأي معلم من العاملين فيه، فيكفي شعبنا ما يعانيه من بطالة، ولا يجوز أن نقبل بإنهاء وظيفة أي معلم من هؤلاء المعلمين ورميهم على قارعة الطريق بقرار تعسفي غير مسؤول من الأونروا.

وأخيراً لا بد من القول، ان مستقبل التعليم لطلابنا هو مستقبل قضيتنا، وبناء الأجيال وتعليمها وتحسينها هو واجب علينا جميعاً، فلنتحد للمحافظة على حقوقنا وعلى كرامة معلمينا وطلابنا، ومواجهة كل المؤامرات التي تستهدف شطب وإلغاء هذه المؤسسة الدولية، وهنا دعوتنا لكل الفصائل والاتحادات واللجان الشعبية والطلابية والنقابية أن تقف بقوة بوجه أي مشروع تقليصي يهدف إلى المساس بأي من حقوقنا وحقوق طلابنا والعاملين والموظفين في الوكالة.

وما يعانيه شعبنا الفلسطيني في لبنان من مشكلات اقتصادية ومعيشية كبرى يفرض الضغط والتحرك لزيادة الخدمات التي تقدمها الأونروا والضغط عليها لتحمل مسؤوليتها تجاه احتياجات اللاجئين وعدم اللجوء للإجراءات التقليدية بذريعة العجز في الموازنة ونقص التمويل.

٢٠١٩/٥/١٦



## التمييز يلاحق التمييز الفلسطيني في لبنان

كيف لطفل فلسطيني لاجئ في لبنان يبلغ من العمر عشرة أعوام أن يفهم أن سبب حرمانه من مشاركة زملائه بالمدرسة السفر إلى إحدى الدول العربية هو فقط انه فلسطيني؟!، وكيف لنا أن نشرح له أن مشكلته هي بهويته الفلسطينية؟!، وكيف يمكن اقناعه بأنه ليس مخطئاً، أو مجرماً وخارجاً عن القانون?!.

هذا هو حال الطلبة الفلسطينيين: سارة علي عجاوي، سميحة محمد خزاعي، مايا شاهين، شهد أحمد، مجد عرجاوي، الذين فازوا ضمن العشرة الأوائل في تحدي القراءة العربي على مستوى لبنان، وحرموا من السفر إلى دبي لحضور الحفل الختامي للتظاهرة العربية الكبيرة «تحدي القراءة العربي ٢٠١٩» بدورتها الرابعة.. والسبب أنه تم وضعهم في لائحة «غير اللبنانيين». فتم استبعادهم وتحطيم حلمهم أمام جدار الظلم والتمييز وحرموا من حقهم، وذنبهم الوحيد أنهم لاجئون فلسطينيون.

وقبل هؤلاء الطلبة، عانى الطالب الفلسطيني محمود عثمان المعانة ذاتها، حيث حرم من المشاركة في نهائيات البطولة العربية للروبوت الذي ينظمه م«ركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع» في شهر كانون الثاني/يناير من العام الجاري، بعدما رفضت دولة الكويت منحه تأشيرة دخول بسبب وثيقة سفره الفلسطينية، الأمر الذي دفع زملاءه وإدارة مدرسته «المقاصد» بمدينة صيد إلى التضامن معه والاعتذار عن المشاركة في البطولة.

وفي لبنان، حيث تمارس أيضاً الكثير من سياسات التمييز تجاه اللاجئين الفلسطينيين في المدارس والجامعات، فنجد بعض المدارس الخاصة ترفض تسجيل الطلاب الفلسطينيين فيها، كما هو حال مدرسة «عائشة أم المؤمنين»، التي

رفضت بداية العام الحالي استقبال أي طالب فلسطيني، إلى جانب ما يتعرض له العشرات من الطلاب الفلسطينيين الذين تقفل في وجوههم ابواب العديد من المدارس الرسمية، وينسحب هذا التمييز أيضا على الجامعة اللبنانية التي تحدد نسبة ضئيلة جدا لقبول الطلاب الفلسطينيين في الكليات التطبيقية العلمية وخصوصا في كليات: الصحة ، الفنون الجميلة، السياحة والفنادق، الإعلام، الهندسة ، إلى جانب تعرض العديد من الطلبة الفلسطينيين المتميزين في الجامعة اللبنانية لحالات التمييز، حيث فاز العديد منهم بفرصة الحصول على منح دراسية مجانية في الدراسات العليا في بعض الدول العربية وتم استبعادهم وحرمانهم منها بسبب هويتهم الفلسطينية.

هذه أمثلة بسيطة عن حالة التمييز التي يعانيها اللاجئ الفلسطيني في لبنان، وهناك الكثير من الحالات لشباب وطلاب تميزوا وأبدعوا بميادين مختلفة خلال الأعوام الماضية، ولنا هنا أن نذكر الطالبة الفلسطينية إقبال الأسعد التي دخلت موسوعة غينيس مرتين، الأولى عندما سجلت كأصغر طالبة طب في العالم وهي بعمر ١٤ عاما، والثانية كانت بتخرجها كأصغر طبيبة في العالم وهي بعمر ٢٠ عاما. والطالبة الفلسطينية رغد إبراهيم الخطيب التي فازت في العام ٢٠١٨ ببطولة الحساب الذهني UCMAS في كوالالمبور في ماليزيا، وحصلت على لقب الوصيف الأول في البطولة. والشاب الفلسطيني محمد عوض الذي حصل على براءة اختراع لجهاز في مجال الاتصالات، من وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، حيث يقدم الجهاز خدمات سريعة في مجال إصدار شرائح الاتصالات وتعبئتها وتحويل واستلام الأموال داخل البلد، وأيضا المهندس الفلسطيني عامر درويش ابن مخيم البداوي، الذي استطاع أن يضع بصمته في عالم الاختراع والإبداع من خلال جهازه الذكي المعد لقيادة المعدات والآليات الثقيلة والتحكم بها عن بعد عبر الهاتف، وقد حصل على براءة اختراع من وزارة الاقتصاد في لبنان، إلا أن حملته لوثيقة اللجوء وعدم تمكنه من السفر حرمة من حقه في ترويج واستثمار



اختراعه عالميا ، وكذلك الحال بانسبة اللاجئ الفلسطيني في لبنان عامر حلاق، الذي ابتكر تطبيق أندرويد للتشفير فريدا من نوعه في العالم، تحت اسم private identity، أي « الهوية الخاصة»، ويتميز التطبيق بأنه يقوم بحفظ الصور والنصوص بطريقة سرية يكاد يكون اختراقها من قبل « الهاكرز » مستحيلا.

هذه عينة بسيطة من ابداعات وابتكارات الشباب الفلسطيني في لبنان خلال الأعوام القليلة الماضية، وإلى جانبها العديد من الابداعات التي تشمل الجوانب العلمية والرياضية والثقافية التي لو قدر لها ان تلقى الرعاية والاحتضان والحماية لوصلت إلى اعلى المراتب وتألقت في فضاء العالم الواسع.

وهنا يطرح السؤال، متى تصبح بينتنا العربية حاضنة للتفوق والابداع الفلسطيني؟، متى يشعر الانسان واللاجئ الفلسطيني أنه ليس مكبلاً ولا مقيداً بقوانين عنصرية وسياسات تمييزية تحرمه من أبسط حقوقه؟ حقه في الحياة الكريمة، حقه بأن يحلم ويحقق طموحاته ويخطط لمستقبل واعد يخرج من حالة البؤس والحرمان التي يعيشها في لبنان، حقه بأن يرفع اسم فلسطين ويدافع عن وجوده في مواجهة محاولات الطمس والإلغاء لهويته وحقوقه الوطنية.

كنا نقرأ في الكتب والبيانات العربية، أن فلسطين هي قضية العرب الأولى، وأن للشعب الفلسطيني موقعا خاصا ومكانة متقدمة عند الشعوب العربية، انطلاقا من الوعي العربي لطبيعة الظلم الذي عاناه الشعب الفلسطيني بسبب النكبة والاحتلال الاسرائيلي لأرض فلسطين، لكننا نقول اليوم وبكل أسف، إن ما كنا نقرأه عن علاقة العرب بالقضية والشعب الفلسطيني يتناقض كليا مع الممارسات اللاإنسانية التي يمارسها النظام الرسمي العربي بحق اللاجئ الفلسطيني الذي يتعرض لكل أشكال التمييز غير المبرر في بعض الدول العربية، التي بات بعضها يفتح مطاراته للوفود والفرق الاسرائيلية ويغلقها بوجه الفلسطيني!!، ويسمح للمتساقبين الاسرائيليين بالمشاركة في المسابقات الرياضية والفنية، ويصدر قرار المنع على اللاجئين الفلسطينيين.

رغم أننا على يقين أن الشعوب العربية وقواها الحية ما زالت فلسطين هي بوصلتها ، وهي مطالبة اليوم بإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية لتكون، كما هي حقاً، قضية العرب المركزية، ولن يغير في هذه الحقيقة مساعي وجهود المتأمرين الذين يجهدون ليل نهار لفرض وقائع تتناقض مع حقائق التاريخ والجغرافيا بأن فلسطين هي ليست قضية الفلسطينيين فقط، بل قضية العرب، وقضية كل أحرار العالم.

وهنا يأتي دور ومسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجهة المسؤولة والمعنية عن متابعة اوضاع شعبنا الفلسطيني، وهي مطالبة اليوم بالتحرك سياسياً ودبلوماسياً مع كافة العواصم العربية التي ما زالت تغلق أبوابها أمام الفلسطينيين وخصوصاً اللاجئين منهم، الذي يحرمون من دخول العديد من هذه العواصم، ويمنعون من العمل فيها، ومن يعمل منهم يبقى سيف التهديد والاستغلال مسلطاً فوق رقبتة، في الوقت الذي تستقبل هذه الدول آلاف العمال الأجانب في شتى ميادين العمل بينما يضيق الخناق على الفلسطيني.

لكننا، وبرغم هذا الواقع المؤلم، نقول، إن هويتنا الفلسطينية تبقى هي جوهر وجودنا، ونبراس أعلامنا... والدافع لنا نحو الإبداع والتميز، لنضياء شمعة في عتمة الظلام، نعبر بها نحو تحقيق أعلامنا ، لنغرس بذور النصر والحرية لشعبنا.

٢٠١٩/٤/٢١

## الشباب الفلسطيني في لبنان .. مشكلات وتحديات

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمّعات الفلسطينية الذي أنجزته لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني، بالشراكة مع إدارة الإحصاء المركزي اللبناني وجهاز الإحصاء الفلسطيني العام ٢٠١٧، الى أن نسبة الشباب تشكل القسم الأكبر من مكونات المجتمع الفلسطيني في لبنان، حيث تشكّل الفئات العمرية من ١٩-٣٥ سنة نسبة ٦٣٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. وتؤكد أيضاً دراسات وإحصاءات أخرى أن نصف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان دون سن الخامسة والعشرين، بينما تزيد نسبة من يقعون في الفئة العمرية (٢٥- ٢٩ سنة) على ثلث السكان.

### قهر وتهميش

انطلاقاً من هذه القاعدة ، فإن الشباب الفلسطيني في لبنان كان وما يزال الفئة الأكثر تضرراً وتأثراً من الواقع والظروف الصعبة التي مر بها اللاجئون في لبنان، الذين تعرضوا منذ بدايات اللجوء لكل أشكال القهر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي بفعل القيود التي فرضت عليهم من قبل الدولة اللبنانية، وبفعل ما تعرض له هؤلاء اللاجئين من ضربات وحروب مرت بها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وقد أظهرت الدراسات الأخيرة للجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع الأونروا حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين بلبنان ، أن معدلات الفقر بينهم بلغت ٦٥٪. وذكرت أن فئة الشباب من هؤلاء اللاجئين تعد الأكثر فقراً، حيث يربح ٧٤٪ منهم تحت خط الفقر.

وتعتبر مشكلة الحرمان من حق العمل بفعل القوانين اللبنانية من أبرز

المشكلات التي تواجه الشباب وخريجي الجامعات من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث أظهرت عدة دراسات وإحصاءات أن ما يزيد عن ٥٠٪ من خريجي الجامعات من الطلبة الفلسطينيين في لبنان لم يدخل سوق العمل رغم تخرجه بما يزيد عن عامين، أما الذين تمكنوا من الانتقال إلى عمالة ثابتة في سوق العمل فلم تتعد نسبتهم ١٠٪، في حين ٣,٧٪ من الشباب اللاجئين أنتموا الانتقال إلى عمالة مؤقتة أو للعمل الى حسابهم الخاص.

### تداعيات تقلصات «الأونروا»

يضاف الى مشكلة البطالة والحرمان من حق العمل، قضية التعليم بمختلف مستوياته، حيث يعاني البرنامج التعليمي في وكالة الأونروا من مشكلات عديدة، ازداد توتيرتها خلال الأعوام الماضية بفعل سياسة الأونروا التقلصية. والجدير ذكره أن وكالة الأونروا تدير ٦٩ مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية في لبنان يلتحق بهم ما يقارب ٣٢ ألف طالب، كما تقوم الأونروا بإدارة مركزين للتدريب المهني في سبيلين وطرابلس يلتحق بهما حوالي ١١٠٠ طالب.

وقد تعرض البرنامج التعليمي في الأونروا خلال الفترة الماضية لاهتزازات عدة، بسبب السياسة التقلصية التي شملت دمج بعض المدارس، وزيادة عدد الطلاب في الصف لخمسين طالبا وتوقف عملية التوظيف، واستمرار سياسة الترفيع الآلي وارتفاع نسبة التسرب في مدارس الأونروا «٩٪»، وغياب الخطة العلمية الاستراتيجية للنهوض بالواقع التعليمي، إلى جانب غياب التطويرات اللازمة لمراكز التعليم المهني. يضاف إلى كل ذلك ما بدأت إدارة الأونروا بتطبيقه لناحية ما يسمى «بالحيادية»، وهي سياسة لها تداعيات سلبية تؤثر بشكل كبير على مضمون ووظيفة ودور مؤسسة الأونروا، إلى جانب تأثيرها السلبي على النشاط والدور الوطني للطلبة والموظفين ومحاولة سلخهم وإبعادهم عن القضية الوطنية تماشياً مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية.

هذا إلى جانب تفاقم أزمة التعليم الجامعي للفلسطينيين الذين يصل عددهم

لحوالي ٦٥٠٠ طالباً، يلتحق ما يقارب ٦٣٪ منهم في الجامعات اللبنانية الخاصة، و٣٧٪ في الجامعة اللبنانية الرسمية، وتشهد الأقساط في الجامعات الخاصة ارتفاعاً ملحوظاً بكافة الكليات، في ظل تراجع تقديمات صندوق «مؤسسة محمود عباس» حيث وضعت إدارته شروطاً عديدة قلصت من أعداد المستفيدين من مساعداته.

أدت مجموع هذه التحديات إلى بروز مشكلات عدة بين صفوف الشباب الفلسطيني، حيث انعكست مشكلة البطالة والتسرب المدرسي إلى حالة من الإحباط تركت آثارها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب الفلسطيني، فزادت ظاهرة الآفات الاجتماعية بين صفوف الشباب، وأصبحت هذه الآفات تنخر بشكل ملحوظ بالجسم الشبابي، حيث كانت تنحصر سابقاً ببعض الآفات المجتمعية كالإدمان على سبيل المثال بمن هم فوق العشرين سنة، فإذا بها تدنت بكثير في الوقت الراهن لتصل إلى أطفال لم يتجاوزوا الـ ١٦ عاماً.

هذا الواقع جعل الشباب الفلسطيني في لبنان يعيش حالة من القلق على مستقبله، وبات التفكير في كيفية الخروج من هذا الواقع المؤلم هو الهاجس الأكبر عند الشباب، وأدى ذلك إلى توجه عدد كبير من الشباب نحو التفكير بالهجرة خصوصاً إلى الدول الأوروبية، حيث أبواب الدول العربية مغلقة بوجه اللاجئين الفلسطينيين، فشهدت الفترة الماضية اتساع أعداد الشباب الفلسطينيين المهاجرين من لبنان بطريقة غير شرعية عرضت حياة الكثير منهم للخطر، والعديد منهم من طلبة الجامعات والكفاءات العلمية، الأمر الذي يشكل استمراره خطورة ونزفاً للشباب ولمجتمع اللاجئين ونضالهم من أجل العودة.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة اليوم، ما الذي أوصل الشباب الفلسطيني لهذا الواقع؟ ولماذا وصلت الأمور إلى حد بات يشعر فيه الشباب الفلسطيني بأن مستقبله مهدد، والأبواب مغلقة في وجهه؟. وهل ما وصل إليه هو نتيجة سياسة مدروسة تستهدف ضرب العصب الرئيسي للاجئين الفلسطينيين انطلاقاً من

الاستهداف السياسي لقضية حق العودة؟. والسؤال الأهم والمفترض أن يكون في مقدمة الأولويات لدى مختلف الجهات المعنية، هو في كيفية مواجهة هذه التحديات والنهوض بواقع الشباب الفلسطيني؟

## أزمات .. ومضاعفات

إن جميع المؤشرات والمعطيات، تؤكد بأن ما يعانيه الشباب الفلسطيني في لبنان هو بفعل فاعل، وليس وليد اللحظة، فمن يراجع كل السياسات المحيطة والمرتبطة بقضية اللاجئين يدرك بأن ما يجري هو ناتج عن تخطيط ممنهج يهدف إلى الوصول بشبابنا إلى نقطة اليأس والإحباط من أجل ضرب البنية الاجتماعية للاجئين وإضعاف العصب المؤثر بحياتهم وهو الشباب، وذلك يأتي في سياق المشروع الهادف إلى ضرب نضال اللاجئين وإضعاف قوتهم وتماسك مجتمعهم تمهيداً لفرض الشروط السياسية التصفوية لقضية حق العودة. وبهذا الإطار وحده نفهم الضغط المتواصل على اللاجئين، والسعي إلى تصفية خدمات الأونروا وتقشي ظاهرة الآفات الاجتماعية وصولاً إلى هجرة الشباب، كلها عوامل تصب في نهايتها بمشروع ضرب وتفجيت وإضعاف المجتمع الفلسطيني اللاجئ في لبنان وفي القلب منه الشباب.

وهنا يأتي السؤال عن المصلحة اللبنانية باستمرار التضييق على اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي بدأت معالم المشروع الأميركي المسمى بصفقة القرن تطل برأسها بشكل واضح يبرز فيها لاستهداف المباشر لحق العودة والسعي إلى شطبه وتصفيته؟ وهل مواجهة مشاريع التوطين وصفقة القرن الأميركية - الإسرائيلية تكون عبر الحرمان والتضييق على اللاجئين؟!، أم تكون بوحدة الموقف الفلسطيني واللبناني وبرؤية واستراتيجية مواجهة موحدة، يكون أحد عناصرها الرئيسية هو تقوية وتصليب أوضاع اللاجئين وإخراجهم من دائرة اليأس والحرمان وتعزيز صمودهم لتمكينهم من مواجهة هذه المشاريع والمخططات التصفوية.

وعلى المستوى السياسي الفلسطيني، لا شك أيضاً أن انسداد الأفق السياسي وتعرش المشروع الوطني الفلسطيني وغياب دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية إلى جانب استمرار الانقسام الداخلي، قد ساهم في إضعاف تحشيد الطاقات الفلسطينية ومنها الشبابية في انخراطها الفاعل بالعملية النضالية الوطنية بأشكالها وعناوينها المتعددة.

وقد ترك هذا الواقع السياسي المأزوم تأثيراته السلبية على واقع الشباب الفلسطيني خاصة مع ظهور العديد من المجموعات والتيارات البعيدة عن أطر وهيئات ومؤسسات الحركة الوطنية الفلسطينية والمتخفي بعضها بعناوين أهلية واجتماعية ودينية، والتي تولي فئة الشباب اهتماما كبيرا، وتستغل ضعف إمام الجيل الجديد بتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وتستخدم القضية الفلسطينية كعامل جذب لدغدغة مشاعر الشباب. محاولة الانتشار من خلال ما تقدمه للشباب من إغراءات مالية أو من خلال ما تبثه من أفكار تستغل فيها حالة الإحباط أو اليأس الناجمة عن تفشي البطالة وتدهور المستويات سواء المعيشية والاقتصادية.

إن التعاطي مع هذه المعطيات المعقدة، ومجموع التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تفرض على الجهات الفلسطينية المسؤولة ضرورة التوقف عن التعامل مع الشباب بطريقة الاستخدام أو الاستهتار واللامبالاة بقضاياهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم.

وهنا يقع على عاتق الشباب مهمة انتزاع حقوقهم، واستعادتهم الثقة بذاتهم وبقدراتهم، لينتقل هذا القطاع من حالة السكون المفروضة عليه، إلى موقع المبادرة والفعل والتأثير المحوري الأساسي في العمل النضالي التحرري الفلسطيني من أجل حقهم في المشاركة المجتمعية وفي بناء وتطوير مؤسساتهم، وإيجاد الحلول لمشكلاتهم المتعددة وتمكينهم من أخذ دورهم على كافة الصعد.

٢٠١٩/٥/٩





## الشباب الفلسطيني في لبنان وفرص الإبداع

الإبداع موهبة وحرية وتميز، وهو مطلب وفعل حضاري جوهرى لجميع الأمم وهو ليس ترفاً بل ضرورة من ضرورات البناء، ومقياس من مقاييس تطور الأمم، ودليل على التقدم الحضاري. وهو الدافع لأي تقدم علمي أو فكري أو فني.

والمبدعون هم ثروة وطنية لا يمكن الاستغناء عنها، وهم الشموس التي تبذل غياها بالتخلف، وعقولهم تخترق حواجز التقليد، وتجر صوب المجهول. ومن ثم فبقدر ما تتجج أمة في الكشف عن الطاقات الإبداعية لأبنائها والإفادة منها، تكون متقدمة ومتطورة حضارياً. وفلسطينياً، فقد شكلت الحضارة والثقافة والتراث الفلسطيني جزءاً من تاريخ فلسطين المستمر، والمتواصل، والتميز بالعمق والثقافة والإبداع والتنوع.

يوم حلت النكبة الكبرى عام ٤٨، وهجر الشعب الفلسطيني قسراً، حمل الشعب الفلسطيني معه منظومة عاداته وتقاليده، ثقافته، أفراده وأترابه، قيمه ومثله، إلى منافيهِ في الشتات الواسع، متعدد المناخات الثقافية والحضارية والأيدولوجية.

كما استطاع أيضاً الجزء المتبقي من الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية أن يواجه كل محاولات الطمس والإلغاء التي تعرض لها التراث الفلسطيني، وبالرغم من ضغوطات الاحتلال، فقد ساهم الشعب الفلسطيني عبر إبداعاته المتميزة بالأدب والثقافة والقصة المستلهمة من فكر المقاومة والكفاح الراض للاحتلال والتي حملت المضامين الوطنية والكفاحية، لتسمو وترتقي إلى حجم المواجهة اليومية مع المحتل وممارساته القمعية الوحشية. وقد تحولت إبداعاته المتنوعة، وهي تواجه قبضة الاحتلال الحديدية، إلى فعل صدامي يومي ضد القهر والظلم والبطش والقمع الاحتلالي.

## استهداف المبدعين

والجدير ذكره، أن العديد من المبدعين الفلسطينيين كانوا على الدوام عرضة للكثير من المخاطر. فمنذ بدء الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي ومع انطلاق الثورة والمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، والمبدع الفلسطيني يتعرض للقهر والخنق والتصفية الجسدية، وذلك بهدف إسكات صوته المعبر عن الجرح والألم والوجع والحلم والحق الفلسطيني.

وقد لجأ العدو الإسرائيلي إلى اغتيال العديد من المبدعين والمثقفين الفلسطينيين، وذلك كجزء من محاولات الطمس والتزوير والتشويه والخنق الثقافي والإبادة الجماعية، التي تشنها لضرب وتغييب الأدب والتاريخ والتراث الفلسطيني والذاكرة الجماعية الفلسطينية وخنق ومحاصرة الإبداع الفلسطيني.

وفي بلدان اللجوء، وعلى الرغم من آلام العيش في المنافي، تمكن الشعب الفلسطيني من النجاح والتقدم في ميادين العلم والإبداع، والتغلب على شروط النفي القسري، وبادر إلى الخروج من قيودها، وأبدع في شتى المجالات الثقافية والأدبية، الفنية والرياضية..، لأنه كان يدرك أن الثقافة والإبداع هي جزء من معركته ومسيرة النضالية من أجل العودة واسترجاع فلسطين، وطريق ذلك لا يقتصر فقط على المقاومة المسلحة الجماهيرية، وإنما أيضاً بالفكر والكلمة، وبحفظ التراث وباستغلال كل ساحات الإبداع الخلاقة، وتسخيرها بما يخدم قضيته ويحافظ على هويته الوطنية ويصونها من مؤامرات الطمس والتزوير.

في هذا الميدان لمع من بين صفوف الشعب الفلسطيني لبنان وبلدان اللجوء والشتات الأخرى، الكثير من الأسماء التي تألفت ووصلت إلى أعلى المراكز في حقل الإبداع الأدبي والعلمي، والثقافي، والسينمائي والمسرحي والفني والرياضي. وسطعت نجومها في سماء وعالم الإبداع. وحققَت انجازات كبيرة وحصدت الكثير من الجوائز بمهرجانات عربية وعالمية، والتي لا يمكن إحصاؤها وذكرها جميعها نظراً لاتساع دائرة انتشارها بحكم واقع انتشار الشعب الفلسطيني.

## غياب المؤسسات المعنية

لكن هذه الصورة المضيئة، وهذا الواقع قد تغير اليوم بنسبة كبيرة جداً، خاصة مع تراجع دور الاتحادات الشعبية الفلسطينية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني في لبنان بسبب حالة الحرمان الناجمة عن القوانين اللبنانية المجحفة التي جعلت التفكير الأساسي للشباب الفلسطيني ينصب حول البحث عن لقمة عيش كريمة ومحاولة الخروج من عتمة الظلم والقهر والحرمان التي يعيشها في المخيمات.

يضاف إلى كل ذلك تراجع إمكانات المراكز الشبابية التي باتت تفتقد إلى دعم المؤسسات الوطنية الفلسطينية، والتي انعكست سلباً على واقع الشباب وأدت إلى تراجع ملموس في الاهتمام بتنمية إبداعات الشباب. حيث ثمة انحسار كبير في إبراز الإبداع الشبابي وهناك الكثير من الفنون الجميلة والإبداعات الكثيرة بتنا نفتقدها اليوم في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، ولا سيما في مجال السينما والمسرح وكتابة القصة والفن التشكيلي وغيرها من الفنون والإبداعات التي أصبح العمل فيها بشكل موسمي ومحدود جداً، باستثناء بعض الأعمال القليلة التي تظهر بين الحين والآخر، ولكنها سرعان ما تتحسر وتراجع نتيجة غياب الرعاية والاهتمام وعدم وجود عوامل مساندة ومحفزة لتنامي وتطوير هذه الأعمال الإبداعية .

لا بد من القول إنها لمفارقة كبيرة أن المجتمع الفلسطيني في لبنان الذي طالما استطاع أن يتخطى أزماته وتداعيات اللجوء والام النكبة، وأن يتقدم بإبداعاته الفكرية والأدبية والثقافية والفنية والرياضية، وأن يساهم بشكل كبير في الازدهار الثقافي في لبنان، تحول اليوم إلى مجتمع ضامر الإنتاج على الصعيد الأدبي والثقافي والإبداعي وبشكل خاص على صعيد الجيل الجديد وفئة الشباب، رغم المحاولات الجبارة للعديد من الفرق والشباب التغلب على هذا الواقع وتجاوزه من خلال الإصرار على التميز والإبداع رغم الإمكانيات المعدومة وتمكن العديد منهم

من تحقيق النجاحات المتميزة في ميادين الرياضة والفن والتعليم والثقافة وغيرها.

## دور الأونروا ومنظمة التحرير

وبهذا الإطار لا بد أيضاً من السؤال عن دور مدارس الأونروا في تحفيز الطلاب والجيل الجديد على الإبداع والتميز، حيث يسجل على برنامج التربية والتعليم في الأونروا عدم الاهتمام بهذا الجانب، وغياب المنهج التربوي والأساليب التعليمية التي تحفز الإبداع والإبتكار في المدارس، وهذا يحتاج إلى الإقلاع عن أساليب التعلم التقليدية وضرورة إدماج التدريب على تقنيات التفكير الإبداعي في البرامج التربوية بناء على أسس علمية تهتم بدعم نقاط قوة كل متعلم، بدل محاولة تصويب نقاط ضعفه، وجعل الإبداع والابتكار معياراً هاماً في سيرورة التعلم.

وعلى هذا الأساس نقول، إن تراجع الإنتاج والعمل والإبداعي يفرض بإلحاح على أصحاب الشأن والمؤسسات المعنية بالشباب، اتحادات ومراكز ثقافية وأندية ومؤسسات ومدارس الأونروا العمل للنهوض بالواقع الثقافي وتحفيز الشباب والطلاب على الإبداع وبلورة الطاقات الكامنة لديهم، انطلاقاً من برامج هادفة وخطط مدروسة تمكنها من التفاعل الإيجابي مع شريحة الشباب وتخلق لهم الظروف والأجواء المناسبة لتنمية مواهبهم وإطلاق إبداعاتهم.

هنا يأتي دور منظمة التحرير واتحاداتها ومؤسساتها في دعم المشاريع الشبابية الفردية والجماعية، بهدف رفع القدرات الشبابية في المجال الثقافي والاجتماعي ... واستثمار طاقات الشباب ومشاركتهم الفعالة في عملية التنمية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً وتربوياً. ودعم وإعادة تأهيل الأندية والمؤسسات الرياضية والثقافية ومساعدتها على القيام بالأنشطة المختلفة، على اعتبار أنها أكثر الجهات تلمساً لاحتياجات الشباب المختلفة، ودعم الأنشطة الشبابية الترفيهية وتوفير مراكز حاضنة للشباب، كدور السينما والمسارح وإنشاء مؤسسات شبابية تتوافر لديها الأماكن والإمكانات التي تستطيع من خلالها تقديم خدمات الترفيه والتربية

السليمة للشباب، وتشجيع الشباب على القراءة والمطالعة والعمل على دعم مبادرات الشباب في المجال الثقافي المسرحي والفني ...، بما يوفر الاستجابة لاحتياجات الشباب وتطوير البرامج والخدمات المقدمة لهم من قبل المؤسسات التي تعمل في قطاع الشباب، باعتمادها مبدأ المشاركة في تحديد الاحتياجات والتخطيط، ومن ثم التنفيذ، وأن تكون فئة الشباب ليست فئة مستهدفة فقط بل وكذلك عنصراً أساسياً في صياغة خطط عملها ورؤيتها المستقبلية وتنظيم الأفكار والمشاريع المرتبطة بواقعها وطموحاتها وتطلعاتها.

إن لا بد من سياسة جديدة تتبعها الأندية والمراكز الشبابية والاتحادات الشبابية والطلابية والمدارس في التعاطي البرنامجي مع الشباب والطلاب، وتبذل الجهود المطلوبة من خلال برامج جذابة تنمي روح المبادرة لدى الشباب، وتساهم في إطلاق إبداعاتهم وابتكاراتهم في مختلف المجالات العلمية والأدبية والفنية والثقافية والرياضية.

٢٠١٩/٥/٢٣



## المخيم في عيون الشباب .. خيمة ثائر..

### ورمز للعودة الى فلسطين

ثلاثة أجيال، ولدت وترعرعت وكبرت في خيمة، نثرت أعمدها في جبال ووديان لبنان ومدنه المنتشرة من الجنوب الى الشمال والبقاع وبيروت، وحيثما حط الرحال والشتات باللاجئين الفلسطينيين المبعدين قسراً عن ديارهم، بقوة القتل والإرهاب الصهيوني، إثر نكبة العام ١٩٤٨. تشابهت صور الخيم المتناثرة على أرض قاحلة ليس فيها الا التراب، وبالسنابل الزرقاء الدائرية « شعار وكالة الغوث الأونروا»، تشكلت لوحاتها المبعثرة، لترسم قصة وحكاية شعب عاش اللحم والألم معاً.

مرت الأيام والسنون، وتحولت الخيم المؤقتة الى خيم دائمة، مع شعور اللاجئين أن وعد الدول العربية بالعودة لن يتحقق قريباً، لتمتد الحكاية ٧١ عاماً، وتصبح الخيمة منزلاً من الطين ثم الى بناء من اللبن، لتشكل مع بعضها البعض المخيم الذي غدا وحدة السكن الفلسطيني في الشتات المجاور ومنه لبنان، الذي توزع اللاجئون فيه على ١٥ مخيماً، لتبدأ حكاية اللجوء الفلسطيني الذي شكل الينبوع الكبير لمسيرة الشعب الفلسطيني، إذ تحولت خيمة اللجوء الى خيمة للمقاومة، وشكل المخيم حاضنة حقيقية للحلم الفلسطيني، ورمزاً من رموز النضال الوطني باعتباره شاهداً على أفطع جريمة ارتكبت في هذا العصر، وهي نكبة فلسطين.

في المخيم كتبت قصص وعذابات اللاجئين، كما كتبت صفحات المقاومة والنضال والثورة، التي رأى فيها الشباب طريقاً لنضاله لإنجاز حق العودة، فانخرط الآلاف من الشباب الفلسطيني في المخيمات في الثورة الفلسطينية ومعسكراتها، رغبة منهم في تحطيم الحالة الدائمة للمخيم، وأرادوا تحويل الخيمة وما تحمله من

علامات اليأس والاحباط وهدر الكرامة الانسانية الى خيمة الفدائي الثائر المتطلع للعودة الى فلسطين.

فحملت العديد من العمليات الفدائية أسماءً تؤكد مكانة حق العودة في مقاومة ونضال الشباب الفلسطيني، فكانت عمليات « اللد، ترشيحا، طبريا، الناصرة، عكا، نسور العودة، صفد..» وغيرها العشرات من العمليات التي جاءت لتؤكد على التمسك بحق العودة وما يمثله بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

ولهذا تعرضت المخيمات للعديد من المؤامرات والاعتداءات والنكبات، حيث استهدفت وتعرض الكثير منها للقصف والتدمير بدءا بتدمير مخيم النبطية عام ١٩٧٤ ومخيم تل الزعتر ومرحلة الاجتياح وما بعدها، وصولا الى حرب تموز ٢٠٠٦، واحداث مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧.

لكن وبالرغم من كل ذلك وما تعرض له المخيم من مأس، من التدمير والقصف والحصار والمجازر، لكنه بقي دائما هو المنتصر بشموخه وروحه وانتائمه وتمرده على كل العذابات، وبقي حلقة الوصل بين العودة والوطن السليب.

أحيا الشباب الفلسطيني في لبنان هذا العام ذكرى النكبة الواحدة والسبعين، في ذات المكان والمخيم والمساحة، تبدلت الوجوه، لكن لم تتبدل الحكاية، أجيال جديدة ورثت خيم اللجوء بكل ما تختزنه من ذكريات وآلام وأحلام، ومن قصص تروي مسيرة مقاومة، وعنفوان شعب تمرد على الأكم ليصنع الأمل.

شباب وشابات يفترشون الارض في أزقة وزوارب المخيمات، وفوق رؤوسهم صور الشهداء وشعارات الثورة ونداءات الحقوق المسلوبة، وفي كل بيت ومنزل، تجد لوحات تزين الجدران بصورة قرية او مدينة فلسطينية، أو صورة شهيد أو مفقود يحيط به العلم الفلسطيني، لتشكل لوحة فسيفسائية متمزج فيها حكاية الشتات والعودة والثورة.

رغم كل الوجع والألم، ما زال المخيم حتى اليوم هو الحزن الدافئ لشبابه،



هو ساحة الأمان في زمن العنصرية، هو الأمل في زمن اليأس، هو الحقيقة في زمن تشويه الحقائق، هو الهوية التي تختزن تاريخهم وحاضرهم وأملهم بالعودة.

آلاف من الشباب غادروا وتهجروا، لكنهم لم يهجروا المخيم، وبقي معهم حتى في مغرباتهم، فأسسوا روابط لهم في دول الاغتراب حملت أسماءً مثل: رابطة أبناء مخيم برج الشمالي، رابطة أبناء مخيم نهر البارد، رابطة أبناء مخيم البداوي، عين الحلوة .. الخ، ليؤكدوا عمق ارتباطهم ليس بالمخيم وما يحمله من ذكريات طفولتهم فحسب، وانما ليؤكدوا ارتباطهم وانتماءهم لتاريخهم وهويتهم وحققهم في العودة.

هذا الارتباط يأخذني لما قالته إحدى الشابات الفلسطينيات لوسائل الاعلام حينما نزحت من مخيم نهر البارد في طرابلس بعد الاحداث التي ألمت به عام ٢٠٠٧، حين قالت: «أنا لا أريد سوى العودة الى المخيم حتى لو اضطررت للعيش في خيمة فوق الركام، لأن المخيم يختزل ذكرياتنا وطفولتنا وأحلامنا، وهو عنوان نضالنا من أجل العودة الى فلسطين».

رغم ارتفاع البطالة، وانعدام فرص الحياة والتضييق المفروض على المخيمات، تجد الشباب الفلسطيني يعيش حالة من التناقض في ارتباطه بالمخيم، فهو من جهة متمسك به لما يشكله من شاهد على حقه بالعودة، وما يختزنه أيضاً من ذكريات للأباء والأجداد، ومن قصص تروي حكاية وبطولات شعبه وثورته، ومن جهة أخرى تجدهم يبحثون عن الأمل في الخروج من واقع اليأس والإحباط والوجع والمعاناة التي يعيشونها اليوم في هذه المخيمات بطريقة ممنهجة ومدروسة، حيث ارتفاع نسب البطالة بين صفوفهم، وعدم قدرتهم على تأمين أبسط متطلبات الحياة وبناء المستقبل والعيش الكريم، الى جانب مشكلات التعليم والطبابة وتقليصات الاونروا، وغياب الاستقرار والتضييق الممارس على المخيمات، والمنازل المتداعية التي تنهار بين الحين والآخر فوق رؤوس قاطنيها، وغياب البيئة والمناخ الصحي السليم، حيث تغيب الشمس في وضوح النهار عن مساحات عديدة في الأزقة

والحارات المكتظة، وتتفشى الأمراض والآفات الإجتماعية وغيرها من المشكلات التي باتت تجعل من حياة الشباب الفلسطيني في المخيمات واقعاً مؤلماً يهدد مستقبله ودوره المنشود في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني.

في كل يوم تسمع صرخة الشباب في هذا المخيم أو ذلك، تارة تجاه الأونروا وتارة تجاه الدولة اللبنانية وأخرى تجاه منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية، صرخات تحمل أنين الوجد، والبحث والرغبة في الخلاص وتغيير الواقع المزري، نحو حياة لائقة تحمي مستقبلهم وتنقذ الحلم الذي عاشوا وضحو من أجله.

إنها صرخات تعبر حقيقة عن حجم المأساة والكارثة التي يعيشها الشباب الفلسطيني في مخيمات لبنان، والتي لم تعد تحتل الانتظار، والمخيمات تنزف كل يوم عشرات الشباب الجامعيين والخريجين وأصحاب الكفاءات الذين يعبرون البحار والمحيطات الى المنفى البعيد بحثاً عن أمل في الحياة، وهرباً من الإذلال والحرمان.

المخيم كبير بما يرمز اليه وما يختزنه من ذكريات وما يحفظه من محطات نضالية، وما يمثله من مكانة سياسية ووطنية وقانونية، ولجب على الأجيال أن تحفظها وتصونها، لكن على منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة السياسية والمؤسسات الوطنية أن تتحمل مسؤولياتها وواجباتها في الحفاظ على المخيمات التي باتت يتهددها الخطر من كل الاتجاهات، وهي اليوم في دائرة الاستهداف المباشر الهادف الى اضعاف اللاجئيين وتصفية حقهم بالعودة، حيث نرى الهجمة الأمريكية الاسرائيلية لتصفية وكالة الأونروا وانهاء خدماتها كما نرى الحملات المنهجية لتهجير اللاجئيين وزعزعة الامن بين الحين والآخر في المخيمات واستمرار الحرمان من الحقوق الانسانية والاجتماعية وغيرها من الضغوط التي تتقل على كاهل الشباب وابناء المخيمات.

المطلوب اليوم استراتيجية وطنية وسياسة فلسطينية جادة ومسؤولة، تكون

على قدر التحديات والمخاطر التي تهدد مستقبل الشباب واللاجئين ونضالهم الوطني، لنحمي مخيماتنا ونصون هويتها ونعزز صمودها ونوفر الحياة الحرة والكرامة واللائقة لأبنائها، لنتمكنوا من تحويل المخيم من سجن وفضاء مغلق الى مخيم تائر لانتزاع حق العودة الى فلسطين.

وأخيرا يبقى القول إن الشباب الفلسطيني ما زال ينظر الى المخيم باعتباره محطة مؤقتة لحين العودة الى فلسطين، والى ان يحين أوان العودة، سيبقى الفلسطيني متمسكا بخيمته ومخيمه، ويتطلع الى الدولة اللبنانية، لان تكون سندا وعونا لنضاله من أجل العودة، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية قانونياً وسياسياً واقتصادياً وامنياً، وقرار الحقوق الانسانية من اجل دعم صمود اللاجئين وبما يعزز موقفهم الراض لجميع مشاريع التهجير والتوطين والمتمسك بحق العودة وفقا للقرار ١٩٤.

٢٠١٩/٦/١٥

## إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبنديقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكراه المؤتوية.. وعد بلفور في مدار سايكس \_ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية
- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية

٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع ٢٠١٨

التقرير السياسي

٢١- في مواجهة صفقة القرن..

٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو

٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي

٢٤- ٨ آذار.. يوم المرأة العالمي

٢٥- ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..

٢٦ - برنامج العمل الوطني والإجتماعي/ إقليم سوريا

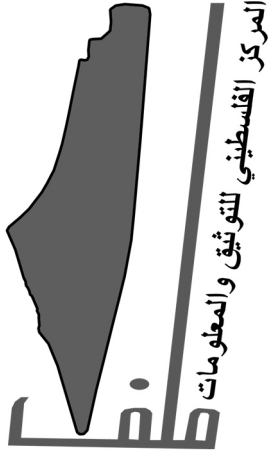
٢٧- ورشة المنامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!

٢٨ - التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان

[مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]







السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .